****

**وزارة التخطيط والتعاون الدولي**

**وحدة الحكومة الشفافة**

**تقرير نتائج التعليقات العامة على مسودة ورقة الاستراتيجية الطوعية التشاركية للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية**

ضمن الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (**2018**-**2021**)

**تاريخ النشر**: **17/2/2022**

بناء على متطلبات محاور الالتزام الأول "تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني” في الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-202، تم تطوير مسودة ورقة الاستراتيجية الطوعية التشاركية للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية، حيث تحدد تلك الاستراتيجية (غير ملزمة) الأولويات التنموية وأولويات وسياسات تطوير المجتمع المدني بحيث تكون منسجمة مع الأولويات والتحديات الوطنية والموارد المتاحة والممارسات الفضلى.

وانطلاقا من مبادئ مبادرة الحكومة الشفافة في تعزيز المشاركة المجتمعية، تم نشر مسودة ورقة الاستراتيجية على موقع المبادرة <https://bit.ly/3eoLePV>. كما تم فتح باب التعليقات العامة على الورقة من خلال نشر إعلان على موقع الفيسبوك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الخميس الموافق 30/12/2021 <https://bit.ly/3qFQgyt> ، تضمن الإعلان رابط لنموذج التعليقات: <https://bit.ly/3mZCioV>. كما تم أيضا نشر الإعلان على موقع الفيسبوك لدائرة مراقبة الشركات <https://bit.ly/3KE7kNx>، ونشر خبر على موقع سجل الجمعيات. <http://www.societies.gov.jo/Default/Ar>.

استمر استلام التعليقات لمدة اسبوعين لغاية يوم الأربعاء الموافق 12/1/2022، و بناءا على طلب من مؤسسات المجتمع المدني ، تم تمديد فترة التعليقات لمدة اسبوع آخر https://bit.ly/3IkUm5g ، حيث تم غلق باب التعليقات يوم الأربعاء الموافق 19/1/2022.

كما قامت وحدة الحكومة الشفافة أيضا بإرسال ايميل لعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة للحصول على تعليقاتهم وملاحظاتهم بخصوص مسودة ورقة الاستراتيجية، وفيما يلي أهم نتائج التعليقات العامة:

نتيجة التعليقات العامة

تم استلام مجموعة التعليقات التالية على ورقة الاستراتيجية، كما تم استلام ورقة حول تحديات وحلول ألية التمويل قام بإعدادها أعضاء هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "همم".

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **التعليقات** | **الرد عليها\كيف سيتم الأخذ بها** |
| 1. | شاملة وواقعية | نؤكد على ذلك |
| 2**.** | زيادة الشراكة المجتمعية وتوسيع دائرة المسؤولية المجتمعية المشتركة | تم تسجيل الملاحظة |
| 3. | اهم ما في الورقة هو فكرة تعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة ورغم ان المجتمع المدني يطالب وطواق لمثل هذا التعاون الا ان الحكومة مترددة ونامل ان تاخذ قرار استراتيجي بالتعاون مع المجتمع المدني لا تعطيل عمله كما نرى مثلا في موضوع الموافقات وهي حجر اساسي ضروري للاستدامة مؤسسات المجتمع المدني في ظل غياب الية فعالة محلية لذلك | الحكومة استجابت لطلب مؤسسات المجتمع المدني بإصدار آلية الموافقات على طلبات التمويل الأجنبي ، وبعد بدء التطبيق العملي لها أجرت الحكومة عدة تعديلات لتجويدها بناءا على التغذية الراجعة من مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية ذات العلاقة. |
| 4. | نأمل في المركز أن يتم تضمين التوصيات ضرورة مأسسة عمليات التشاور والحوار بين الحكومة والمجتمع المدني بإصدار سياسة يتم التوافق عليها بين الطرفين تلزم الحكومة بإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني عند تطوير التشريعات والسياسات حسب الاختصاص بحيث لا يبقى الموضوع طوعيا واختياريا وحسب العلاقة بين المسؤولين ورؤساء بعض منظمات المجتمع المدني. وأن تتم هذه المشاورات أثناء عملية تطوير التشريعات والسياسات وليس بعد الانتهاء منها.، وهذا من شأنه تمكين المجتمع المدني من المساهمة في تطوير الأولويات الوطنية. كذلك نأمل في المركز تضمين أية تعديلات ستجري على قانوني الجمعيات والشركات موادا تعزز من استقلالية منظمات المجتمع المدني ، متربطا ذلك بمواد تعزز تطبيق معايير الحوكمة بكافة عناصرها.  ونأمل أيضا اعتماد مبدأ الرقابة البعدية على عمل منظمات المجتمع المدني بديلات عن معايير وشروط الرقابة القبلية على التمويل والأنشطة، والتي قيدت عمل منظمات المجتمع المدني وحدت من فاعليته. | الرقابة ( القبلية ) كما في التعليق هي متطلب تشريعي و وجد لحماية مؤسسات المجتمع المدني من استغلالها في موضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تقوم الحكومة بشكل دائم ومستمر بعرض التشريعات المنوي إصدارها أو تعديلها للمشورة العامة فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قانون الجمعيات المنوي تعديله تم طرحه للمشورة العامة وتم عقد عدة جلسات تحاورية ونقاشية حول نصوصه. |
| 5. | بالنسبة للتحدي الأول المذكور في ورقة الاستراتيجية، نشير إلى أن ضعف التواصل يتعلق أيضاً بعدم الاعتراف الفعلي بدور مؤسسات المجتمع المدني. هذا الاعتراف يجب أن ينعكس واقعياً على التعامل مع هذه المؤسسات.  أما بالإشارة إلى التحدي الثاني المذكور في الورقة، فلابد من وجود معايير واضحة وصريحة تتعلق في تحديد ماهية الأولويات الوطنية، بحيث لا يجوز أن تكون هذه الأولويات ذريعة تسمح للوزارات المعنية في التحكم بمؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة الى ما سبق، من الأفضل أن تكون هذه الأولويات كمية ومحددة وليست انشائية وعامة.  بالنسبة الى التحدي الثالث المذكور، وخصوصاً الجملة التالية "عدم الالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والمتعلقة بالموافقة على الحصول على التمويل الأجنبي." فإننا نجد بأنها عير واقعية، وإن كانت واقعية فلا نلمس وجود متابعة لضمان الالتزام في القرارات.   بالإضافة الى ما سبق، وبخصوص التحدي الثالث، فنقترح إنشاء منصة الكترونية لوضع التقارير، بحيث تكون متاحة لجميع الوزارات الإشرافية ونقترح إعداد نماذج للتقارير الادارية، بحيث تكون متضمنة للمعلومات اللازمة التي ترغب الوزارة الاطلاع عليها وتقلل من طول الاجراءات. بمعنى آخر يحب أن يكون هناك آلية محددة ومنشورة لعملية المتابعة، لا بل ويجب أن يتم تحديد معنى ""المتابعة والاشراف".  أما بخصوص التحدي الرابع والأخير ، فنقترح وضع نصوص للحوكمة تكون موجودة بطلب التسجيل. | نحن في دائرة مراقبة الشركات قمنا بإعداد نموذج التقارير الدورية وتم إعتماد النموذج الموحد لطلب التمويل الأجنبي ونرى أنها فكرة جيدة بإيجاد منصة واحدة لتحميل هذه التقارير من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.  كما اعتمدت دائرة سجل الجمعيات نماذج التقارير المالية والإدارية للجمعيات بالإضافة الى النماذج الموحدة للتمويل الاجنبي .  حيث تم إصدار دليل حوكمة مؤسسات المجتمع ليكون مرجع لتمكين هذه المؤسسات من تطبيق قواعد الحوكمة وفق أفضل الممارسات العالمية مما يساعدها على الاستمرار واستدامة تنفيذها لغاياتها. |
| 6. | يجب أن يكون هناك شراكة مع الجمعيات الخيرية ودعم مشاريعها التنموية التي تساهم في الحد من انتشار الفقر والبطالة أو فكرة برنامج خاص للجمعيات كصندوق تنموية | تم تسجيل الملاحظة |